خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي: الحدود الجغرافية والقطاعية
دراسة تحليلية لحالة السعودية، الإمارات وقطر (1995–2020)

Map of Foreign Direct Investment in the Arabian Gulf Region: Geographical and Sectoral Boundaries -Analytical study of the case of Saudi Arabia, UAE and Qatar (1995-2020)

* عبدالحق طير[1]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، tir-abdelhak@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/27 تاريخ القبول: 2021/10/18 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي خلال الفترة (1995-2019)، وتحديد اتجاهاته جغرافيا (المصدر) وقطاعيا (الوجهة) في كل من السعودية، الإمارات وقطر، وبناء على التحليل تبين أن حجم التدفق عرف تحسنا ونموا متزايدا، وتتربع كل من السعودية والإمارات على مساحة كبيرة في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة، أما قطر فتحتل المركز الثالث، وجغرافيا في السعودية كانت أكثرها أمريكية، ثم تأتي الفرنسية، اليابانية والإماراتية، وفي الإمارات جاءت من الهند ثم الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، أما بالنسبة لقطر فقد كانت من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم البحرين، اليابان، جنوب إفريقيا والإمارات. وأكثر القطاعات جذبا في السعودية كانت صناعة المواد الكيميائية، الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم العقارات، أما في الإمارات فقد كان قطاع العقارات، الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم الفنادق والسياحة. وبالنسبة لقطر فقد تصدر الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم العقارات، الفنادق والسياحة وصناعة المواد الكيميائية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الخارجي، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، التوزيع الجغرافي، التوزيع القطاعي.

تصنيف JEL: F21، F30، O53

Abstract:

The study aimed to analyze the volume of foreign direct investment flows in the Arab Gulf region during the period (1995-2019), and determine its trends geographically (source) and sectorally (destination) in Saudi Arabia, UAE and Qatar. And both Saudi Arabia and the UAE occupy a large area in the map of foreign direct investment in the region, while Qatar occupies the third place, and geographically in Saudi Arabia, the most American ones, then the French, Japanese and the UAE, and in the Emirates came from India, then the United States of America, the United Kingdom, Germany As for Qatar, it was from the United States of America, then Bahrain, Japan, South Africa and the UAE. The most attractive sectors in Saudi Arabia were the chemical industry, coal, oil and natural gas, then real estate. In the UAE, the real estate sector was coal, oil and natural gas, then hotels and tourism. As for Qatar, it may export coal, oil and natural gas, then real estate, hotels, tourism and the chemical industry.

Key words: External financing, investment, FDI, geographical distribution, sectoral distribution.

Classification JEL: F21, F30, O53

* المؤلف المرسل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية ومصدرا من مصادر التمويل الخارجية، بل يعتبر من أهمها في عالم اليوم، ومن أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، وقد تزايدت أهميته بشكل واضح، منذ فترة الثمانينيات من القرن 20، وبصفة خاصة في الدول النامية، وهذا راجع إلى عدد من الأسباب منها الزيادة الكبيرة في حاجة هذه الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقصت فيه مصادر التمويل الأخرى من جهة، وما ترتب عنها من آثار سلبية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، والنهوض باقتصاديات الدول المضيفة له، ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية بها.

تعتبر دول منطقة الخليج العربي من بين الدول النامية التي فتحت الباب أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال صياغة تشريعات ونظم خاصة به، ومنحت العديد من المزايا والحوافز والضمانات، وقامت بمختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والاستثمارية، وبذلت الجهود من أجل تهيئة مناخها الاستثماري والإرتقاء به إلى مستويات تنافسية، وعملت على الترويج لاستقطابه بأساليب ووسائل هادفة إلى كسب ثقة المستثمرين الأجانب فيها على أنها تشكل قطبا مناسبا لتجسيده.

من هنا جاءت إشكالية الدراسة والتي تتمحور في السؤال التالي :

كيف يفسر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى منطقة الخليج العربي (1995–2019)؟

وما هي حدوده الجغرافية والقطاعية في السعودية، الإمارات وقطر؟

فرضيات الدراسة :

- تعتبر السعودية، الإمارات وقطر الدول الأبرز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمنطقة الخليج العربي؛
- جغرافيا أغلب الاستثمارات فيها تحمل الجنسية الأمريكية والأوروبية، وقطاعيا يستهدف البترول والغاز بالدرجة الأولى.

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى المحاور التالية :

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

ثانيا : خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي: مع التركيز على السعودية، الإمارات وقطر

ثالثا : الحدود الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، الإمارات وقطر

رابعا: الحدود القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، الإمارات وقطر

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم أساسية

وردت العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، سنحاول أن نشير إلى بعضها فيما يلي:

عرف **Bertrand–Raymond** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة". (Bertrand, 1997, p91)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما كل من **Hess&Ross** يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة) ".(Hess & Ross, 1997, p490)

ويعرف **البنك الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية ". (World Bank, 1991, p5)

أما **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** (OECD)، فتتفق مع صندوق النقد الدولي (FMI) في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ركزت على " هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على المشروع، وذلك من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع، وهذا ما يميزه عن استثمار الحافظة ". (الهجهوج، 2004، ص5)

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (**UNCTAD**)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)". (UNCTAD, 2009, p243)

من خلال ما تم عرضه من مفاهيم لبعض المفكرين والباحثين وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية، يرى **الباحث** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقوم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن التوجهات، والتطورات التي عرفتها الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتخذ صورا وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي :

1- الاستثمار المشترك :

" هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفةٍ دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية" (أبو قحف، 1989، ص24)، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية: (صقر وآخرون، 2006، ص159)

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

3- عمليات أو مشروعات التجميع :

تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتجٍ معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي. (صقر وآخرون، 2006، ص160)

4- الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة (عبدالحميد، 2006، ص185)، ويتم فيها تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح مابين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز. (عبدالحميد، 2006، ص186)

المحور الثاني: خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي: مع التركيز على الإمارات، السعودية وقطر

سجل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الخليج، أرقاما متواضعة جدا خلال الفترة 1995-2000، فقد بلغ في البحرين حوالي 0.63 مليار دولار في المتوسط، وهي الأفضل في المنطقة خلال هذه الفترة، تلتها قطر في المركز الثاني بتدفق بلغ حوالي 0.26 مليار دولار في المتوسط، بينما نجد السعودية سجلت تدفق سلبي في سنتي 1995 و1996 بحوالي 1.87 و 1.12 مليار دولار على التوالي، وكذلك بالنسبة للإمارات فقد سجلت تدفق سلبي بلغ حوالي 0.98 و0.51 مليار دولار في سنتي 1999 و2000 على الترتيب. ويعود هذا الانخفاض الكبير في المنطقة ككل إلى عدة أسباب، من أبرزها القوانين الصادرة والتي تضع حواجز أمام دخول المستثمرين الأجانب، حيث نجد الإمارات مثلا تفرض عليهم اتخاذ شركاء محليين يملكون 51% من رأس مال المشروع، وكذلك وكلاء محليين لبيع منتجاتهم. (مهودر، 2010، ص236)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت الفترة 2001–2010، تطورات ملحوظة وقياسية في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج، حيث بلغت في المتوسط حوالي 29 مليار دولار، فيما لم تتجاوز وفي أحسن أحوالها 2 مليار دولار في الفترة السابقة، وقد عرفت اتجاها تصاعديا خلال هذه الفترة لتبلغ حوالي 34.8 مليار دولار في سنة 2006، ثم حوالي 47.5 مليار دولار في سنة 2007، لتبلغ الذروة في سنة 2008 بحوالي 62.5 مليار دولار، لتنخفض في سنة 2009 و2010 بنسبة حوالي 18% و33% على التوالي، وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية والانكماش في الطلب العالمي.

هذا التحسن في حجم التدفقات في المنطقة خلال هذه الفترة، راجع إلى الأرقام القياسية التي سجلتها السعودية وهي الدولة الأبرز وحصدت ما نسبته 56.3% من إجمالي التدفقات في المنطقة خلال الفترة ككل، حيث بلغت تدفقاتها في سنتي 2008 و2009 حوالي 39 و36 مليار دولار على الترتيب، وكذلك الإمارات التي جذبت ما نسبته 25.3% من إجمالي التدفقات، حيث بلغت تدفقاتها في سنتي 2007 و2008 حوالي 14 و13.7 مليار دولار على التوالي، ثم جاءت قطر في المركز الثالث بتدفقات بلغت حوالي 10% من إجمالي التدفقات في المنطقة، حيث بلغت تدفقاتها في سنة 2009 حوالي 8.1 مليار دولار.

ويعزو هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة إلى منطقة الخليج في هذه الفترة إلى سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح الاقتصادي المنتهجة، وإلى عدة عوامل نذكر منها: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص09-10)

- إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات.
- تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار في الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز.
- الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط جذب استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

أما خلال الفترة 2011–2019، فقد شهد الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج تراجعا، فقد انخفضت في المتوسط بنسبة حوالي 22.1% مقارنة بمتوسط تدفقات الفترة السابقة، ويعود ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية والتراجع الكبير في حجم التدفقات العالمية، خاصة في بداية الفترة، إلى جانب الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية، هذا بالإضافة إلى الأزمة الدبلوماسية بين دول الجوار في المنطقة، حيث نجد حجم التدفقات في السعودية تراجعت في المتوسط بنسبة حوالي 49.9%، وكذلك قطر انخفضت تدفقاتها، بل سجلت تدفق سلبي في سنة 2018 بلغ حوالي 2.2 مليار دولار، خلاف ذلك بالنسبة للإمارات فقد تحسنت حجم تدفقاتها في المتوسط بنسبة حوالي 9%، واحتلت بذلك المركز الأول في المنطقة، وحصدت ما نسبته حوالي 44% من إجمالي تدفقات المنطقة، ويعود الفضل في ذلك إلى تعافي الاقتصاد الإماراتي من التأثير المباشر للأزمة المالية خاصة ما تعلق بأزمة مديونية دبي وما ترتب عنها من أثر سلبي على حجم التدفقات في الفترة السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (01): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الخليج العربي (1995–2019)

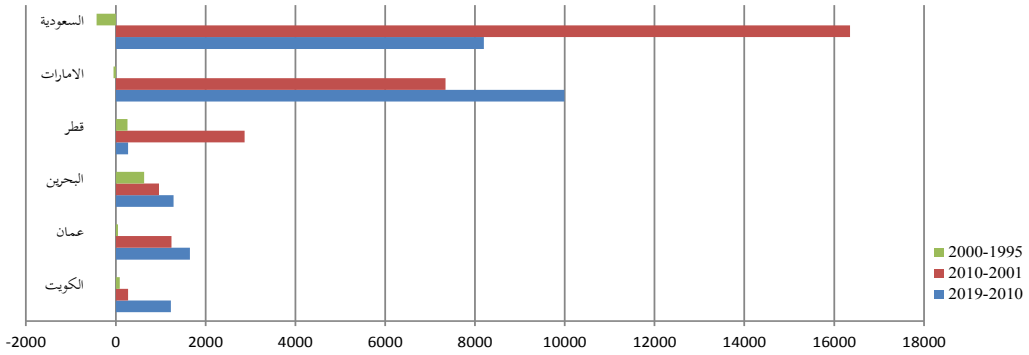

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، سنوات مختلفة

المحور الثالث: الحدود الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، الإمارات وقطر

أولا : الحدود الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

من خلال نظرة جغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة 2003-2015، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول المستثمرة، حيث بلغت استثماراتها 38.4 مليار دولار، أي بنسبة حوالي 25% من إجمالي الاستثمارات المستقطبة، موزعة على 228 مشروعا و179 شركة، من بينها شركة Dow Chemical وشركة Hewlett-Packard (HP)، ثم تأتي فرنسا بنسبة 13.2%، وباستثمارات بلغت 20.2 مليار دولار، وذلك من خلال 69 مشروعا و44 شركة منها شركة Total وIFP Group، بعدها اليابان في المركز الثالث بحجم استثمارات بلغت 15.9 مليار دولار، تليها الإمارات رابعا عالميا والأولى عربيا باستثمارات قيمتها 13.4 مليار دولار، وبنسبة 8.8% موزعة على 201 مشروع و135 شركة، ثم تأتي الصين خامسا باستثمارات بلغت 10.4 مليار دولار، أما عربيا فبعد الإمارات جاءت قطر باستثمارات بلغت 3.8 مليار دولار، ثم مصر بـ 3.1 مليار دولار.

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003–2015)

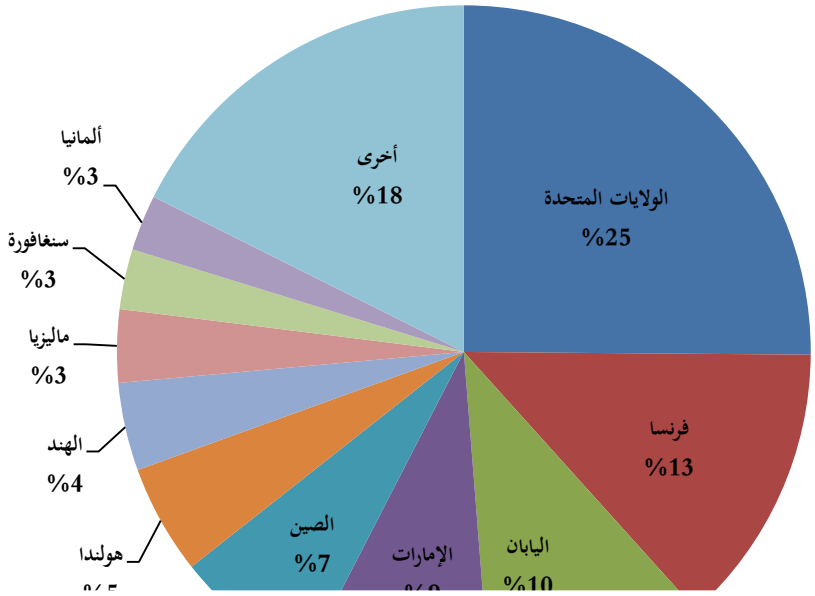

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الفترة 2013-2017 جاءت الهند في صدارة الدول المستثمرة في السعودية بإستثمارات بلغت حوالي 4.9 مليار دولار، وذلك من خلال 122 مشروع و65 شركة، من أبرزها شركة (MAF Group) Majid Al Futtaim Group والتي حصدت لوحدها استثمارات بلغت قيمتها حوالي 3.7 مليار دولار، وتأتي في المركز الثاني الولايات المتحدة الأمريكية بإستثمارات بلغت حوالي 8.8 مليار دولار من خلال 84 مشروعا عبر 71 شركة، من أبرزها شركة ExxonMobil والتي ساهمت بإستثمارات قيمتها 3.4 مليار دولار، وفي المركز الثالث جاءت فرنسا بإستثمارات بلغت حوالي 3.9 مليار دولار، من خلال 23 مشروعا و16 شركة، ومن أبرزها شركة Total والتي استثمرت ما قيمته حوالي 2.6 مليار دولار، ثم تأتي كل من سنغافورة واليابان باستثمارات بلغت حوالي 2.9 و2.4 مليار دولار على التوالي، ثم الكويت وماليزيا بإستثمارات بلغت حوالي 2 مليار دولار لكل منهما.

الجدول رقم (01): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	الدولة	التكلفة	الترتيب	الدولة	التكلفة
1	الإمارات	9496	**7**	ماليزيا	2000
2	الولايات المتحدة	8816	**8**	هونغ كونغ	1646
3	فرنسا	3958	**9**	المملكة المتحدة	1484
4	سنغافورة	2981	**10**	كوريا الجنوبية	1347
5	اليابان	2407	**11**	أخرى	7202
6	الكويت	2012	**الإجمالي**		**43349**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2018، ص64

ثانيا : الحدود الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

أما في الإمارات فنجد الهند من أبرز الدول المصدرة لها، حيث بلغت استثماراتها حوالي 25 مليار دولار، أي بنسبة حوالي 17.6% من إجمالي حجم الاستثمارات، موزعة على 339 مشروعا و273 شركة، منها شركة (Sobha Developers) Sobha وشركة Apar Industries، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.8%، وباستثمارات بلغت 21.1 مليار دولار، وذلك من خلال 724 شركة، منها شركة Marriott International، تليها المملكة المتحدة ثالثا بنسبة 8.2% وباستثمارات بلغت 11.7 مليار دولار، وهذا بفضل تصدرها في آخر السنوات، حيث حققت نسبة 13% في سنتي 2013 و2014، (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016، ص32) وفي المركز الرابع جاءت ألمانيا بنسبة 5.4%، تليها خامسا اليابان بنسبة 5.2%. أما عربيا فقد جاءت في الصدارة الكويت والتي احتلت المركز السادس عالميا، باستثمارات بلغت حوالي 7 مليار دولار، وبنسبة 4.9%، بعدها السعودية باستثمارات بلغت 4.2 مليار دولار، وحققت الصدارة عربيا والمركز الخامس عالميا في سنتي 2012 و2013، ثم جاءت البحرين ولبنان باستثمارات بلغت حوالي 1.1 مليار دولار لكل منهما، وأخيرا قطر، الأردن ومصر على الترتيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2003-2015)

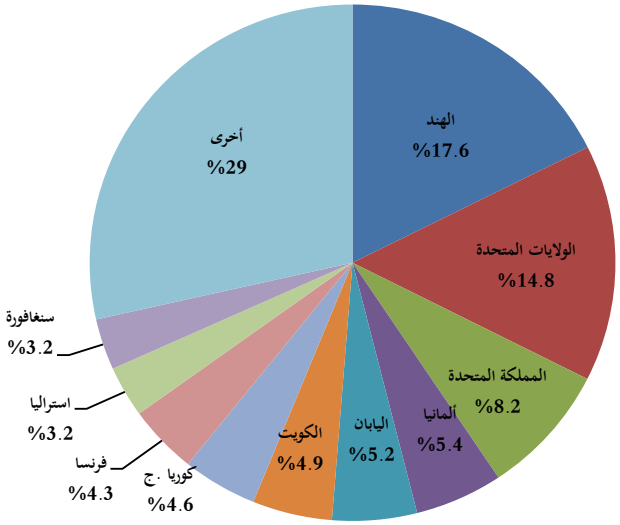

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

وخلال الفترة 2013-2017 جاءت الهند في صدارة الدول المستثمرة في الإمارات بإستثمارات بلغت حوالي 9.8 مليار دولار، وذلك من خلال 130 مشروع و117 شركة، من أبرزها شركة Sobha Developers والتي استثمرت ما قيمته حوالي 4 مليار دولار، وكذلك شركة Apar Industries ساهمت باستثمارات بلغت حوالي 2.6 مليار دولار، وتأتي في المركز الثاني الولايات المتحدة الأمريكية بإستثمارات بلغت حوالي 6.2 مليار دولار من خلال 362 مشروعا عبر 333 شركة، وفي المركز الثالث جاءت المملكة المتحدة بإستثمارات بلغت حوالي 3.8 مليار دولار، من خلال 288 مشروعا و268 شركة، ثم تأتي كل من اليابان باستثمارات بلغت حوالي 3.6 مليار دولار، ثم الصين والسعودية بإستثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دولار لكل منهما.

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	الدولة	التكلفة	الترتيب	الدولة	التكلفة
1	الهند	9893	**7**	ألمانيا	2037
2	الولايات المتحدة	6277	**8**	الكويت	1975
3	المملكة المتحدة	3840	**9**	فرنسا	1740
4	اليابان	3680	**10**	هولندا	1670
5	الصين	2889	**11**	أخرى	12040
6	السعودية	2864	**الإجمالي**		**48905**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2018، ص52

ثالثا : الحدود الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر

وبالنسبة لقطر فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية الأولى باستثمارات بلغت 31.4 مليار دولار، وبما نسبته 28.6% من إجمالي الاستثمارات المستقطبة، وهذا من خلال 116 مشروعا عبر 103 شركة، بعدها في المركز الثاني تأتي البحرين بنسبة 12.5% من خلال 17 مشروعا و15 شركة، تليها اليابان باستثمارات بلغت 9.3 مليار دولار وبنسبة 8.5%، ورابعا جاءت جنوب إفريقيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستثمارات قيمتها 8.4 مليار دولار، ثم خامسا الإمارات بـ 7.9 مليار دولار، وهذا من خلال 135 مشروعا وعبر 100 شركة، تليها كل من النرويج، فرنسا والدنمارك باستثمارات بلغت 6.5، 6.3 و5.6 مليار دولار على الترتيب.

الشكل رقم (04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر خلال الفترة (2003-2015)

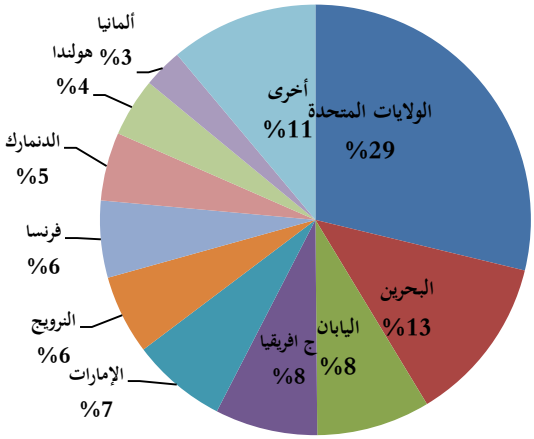

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

وخلال الفترة 2013-2017 جاءت الإمارات في صدارة الدول المستثمرة في قطر بإستثمارات بلغت حوالي 1.4 مليار دولار، وذلك من خلال 51 مشروع و41 شركة، من أبرزها شركة Rotana Hotels والتي استثمرت ما قيمته حوالي 456 مليون دولار، وشركة Landmark Group والتي ساهمت باستثمارات بلغت 293 مليون دولار، وتأتي في المركز الثاني الولايات المتحدة الأمريكية بإستثمارات بلغت حوالي 567 مليون دولار من خلال 31 مشروعا عبر 31 شركة، وفي المركز الثالث جاءت إسبانيا بإستثمارات بلغت حوالي 507 مليون دولار، من خلال 14 مشروعا و12 شركة، ومن أبرزها شركة Acciona والتي استثمرت ما قيمته حوالي 246 مليون دولار، ثم تأتي كل من المملكة المتحدة بإستثمارات قيمتها 393 مليون دولار، سويسرا باستثمارات بلغت 297 مليون دولار، ومن أبرز شركاتها Kempinski Hotels & Resorts التي استثمرت ما قيمته 228 مليون دولار، ثم تأتي إيطاليا وألمانيا بإستثمارات بلغت 286 و223 مليون دولار على التوالي.

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: مليون دولار

الترتيب	الدولة	التكلفة	الترتيب	الدولة	التكلفة
1	الإمارات	1447	7	ألمانيا	223
2	الولايات المتحدة	567	8	مصر	185
3	إسبانيا	507	9	الهند	180
4	المملكة المتحدة	393	10	فرنسا	176
5	سويسرا	297	11	أخرى	727
6	إيطاليا	286	الإجمالي		4988

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2018، ص76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، الإمارات وقطر

خلال الفترة (2003–2015) **الوحدة: مليون دولار**

الترتيب	السعودية		الإمارات		قطر	
	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
01	و.المتحدة	38488	الهند	25065	و. المتحدة	31439
02	فرنسا	20201	و.المتحدة	21121	البحرين	13756
03	اليابان	15915	م . المتحدة	11720	اليابان	9393
04	الإمارات	13489	ألمانيا	7691	جنوب إفريقيا	8417
05	الصين	10450	اليابان	7373	الإمارات	7897
06	هولندا	7818	الكويت	7039	النرويج	6575
07	الهند	6270	كوريا الجنوبية	6480	فرنسا	6338
08	ماليزيا	5201	فرنسا	6051	الدنمارك	5643
09	سنغافورة	4239	استراليا	4602	هولندا	4823
10	ألمانيا	4029	سنغافورة	4545	ألمانيا	3271
11	قطر	3839	السعودية	4293	المملكة المتحدة	2632
12	مصر	3113	سويسرا	3475	الهند	1878
13	م . المتحدة	3002	هولندا	3017	سنغافورة	1471
14	كوريا الجنوبية	2451	كندا	2796	الكويت	721
15	كندا	2449	بلجيكا	2521	سويسرا	649
16	أخرى	12105	أخرى	24473	أخرى	4776
إجمالي	**153059**		**142262**		**109679**	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص107، 127، 155.

المحور الرابع : الحدود القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، الإمارات وقطر

أولا : الحدود القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

من خلال نظرة قطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج خلال الفترة 2003-2015، نجد أنها تتركز بصورة كبيرة في بعض القطاعات الاقتصادية، ففي السعودية نجد أن صناعة المواد الكيميائية استقطبت حوالي 46,7 مليار دولار، أي ما نسبته حوالي 30% من إجمالي التدفقات، وسجلت عدد المشروعات فيها 52 مشروعا من خلال 41 شركة، ثم يأتي قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الذي حصد ما نسبته حوالي 25%، وباستثمارات بلغت 38.6 مليار دولار، وذلك من خلال 33 مشروعا و28 شركة، وفي المركز الثالث تأتي صناعة المعادن باستثمارات بلغت حوالي 17 مليار دولار، أي ما نسبته حوالي 11%، يليه مجال العقارات الذي استقطب ما نسبته حوالي 10%، ثم يأتي قطاع الفنادق والسياحة في المركز الخامس بنسبة حوالي 8%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية (2003-2015)

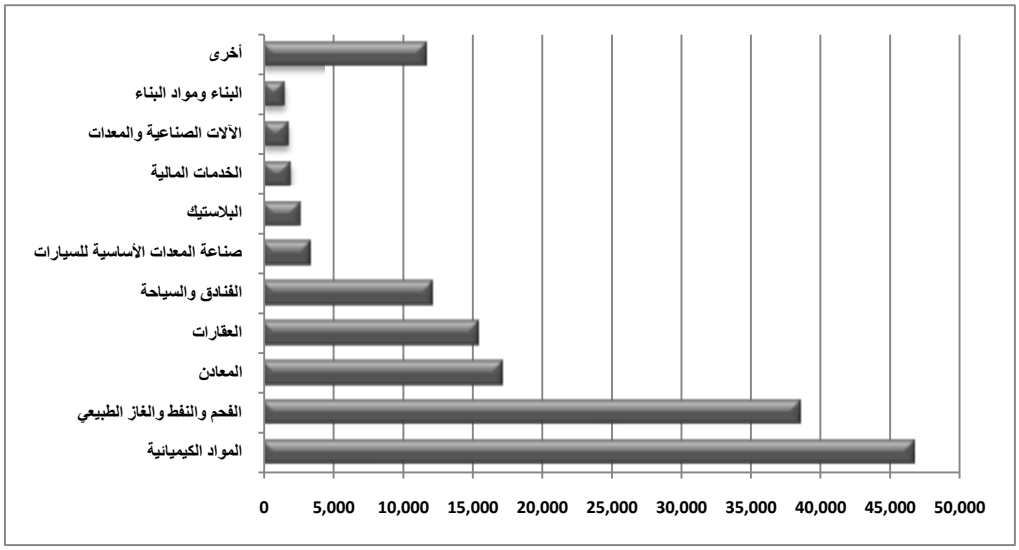

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص127

وخلال الفترة 2013-2017 فإن صناعة المواد الكيميائية حافظت على صدارة القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية واستقطبت إستثمارات بلغت حوالي 13.3 مليار دولار، وفي المركز الثاني جاء قطاع العقارات باستثمارات بلغت حوالي 12 مليار دولار، ثم يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الثالث بإستثمارات بلغت حوالي 3.4 مليار دولار، وفي المراكز الثلاثة الثانية فقد جاءت صناعة السيارات بإستثمارات بلغت حوالي 3 مليار دولار، ثم الفنادق والسياحة بـ 2.9 مليار دولار والبلاستيك بإستثمارات قيمتها 2.1 مليار دولار، والشكل الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة في السعودية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (06): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية (2013-2017)

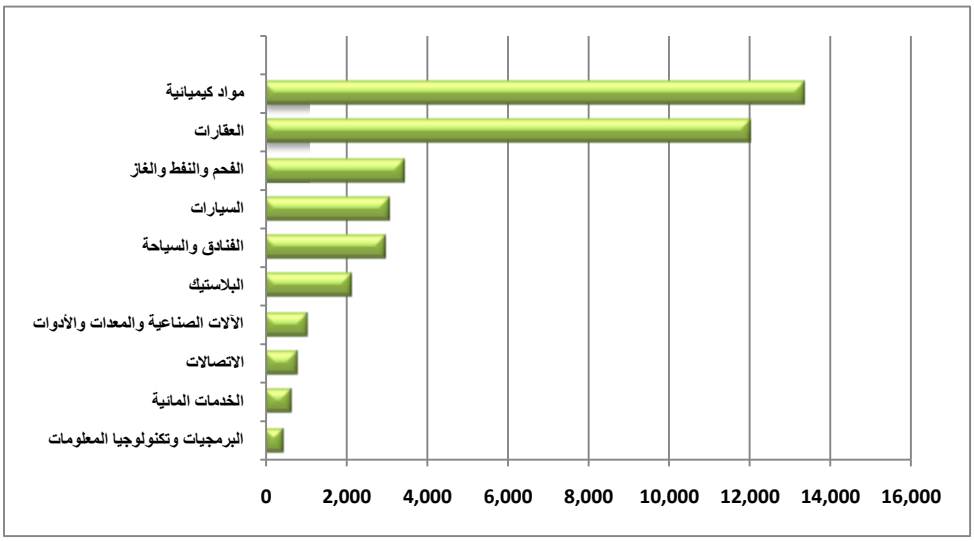

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، ص64

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الحدود القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

وبالنسبة للإمارات يأتي قطاع العقارات في مقدمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحصد ما نسبته حوالي 22.7% من إجمالي التدفقات، حيث بلغت حجم الاستثمارات فيه حوالي 32 مليار دولار. حيث سجلت عدد المشروعات فيه 150 مشروعا من خلال 120 شركة، وهذا نتيجة النمو الكبير الذي عرفه خاصة في السنوات الأخيرة، حيث حصد في سنة 2009 ما نسبته 60.9% من إجمالي الاستثمارات. (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2014، ص22) ويأتي في المركز الثاني قطاع الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت حوالي 21,5 مليار دولار، وبنسبة قدرت بحوالي 15%، وبلغت عدد المشروعات فيه 176 مشروعا من خلال 114 شركة، بعده يأتي قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الثالث بحجم تدفق بلغ حوالي 18 مليار دولار، أي بما نسبته حوالي 12.7%، يليه قطاع الخدمات المالية بنسبة حوالي 6.3% من إجمالي الاستثمارات المستقطبة خلال الفترة.

الشكل رقم (07): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2003-2015)

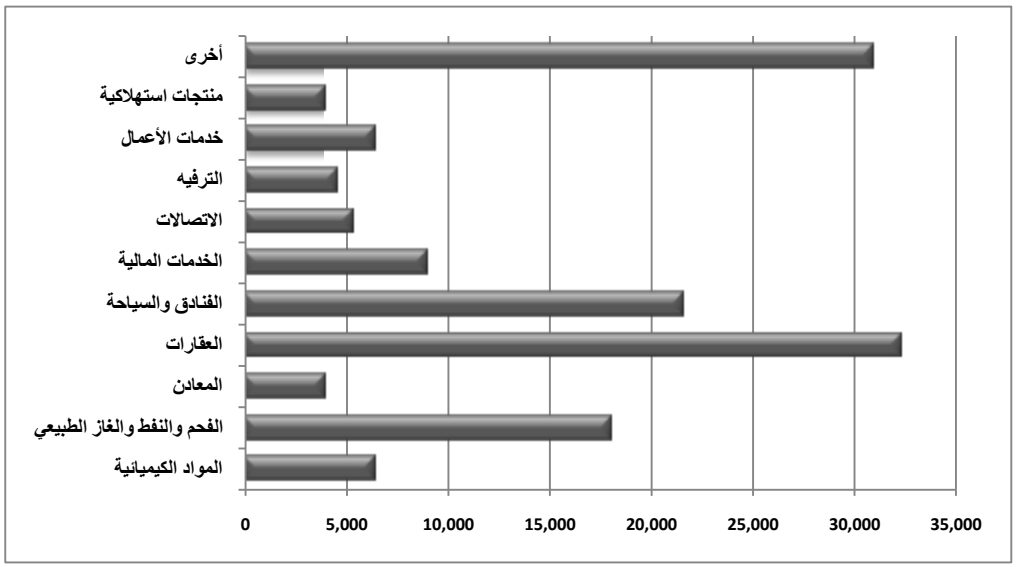

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص107

وخلال الفترة 2013-2017 فإن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي احتل صدارة القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات واستقطب إستثمارات بلغت حوالي 9.2 مليار دولار، وفي المركز الثاني جاء قطاع العقارات باستثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دولار، ثم في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة بإستثمارات بلغت حوالي 3.3 مليار دولار، وفي المراكز الثلاثة الثانية فقد جاءت الخدمات المالية بإستثمارات بلغت حوالي 2.9 مليار دولار، الاتصالات بـ 2.7 مليار دولار ثم الطاقة البديلة بإستثمارات قيمتها 2.6 مليار دولار، والشكل الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة في الإمارات خلال هذه الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2013-2017)

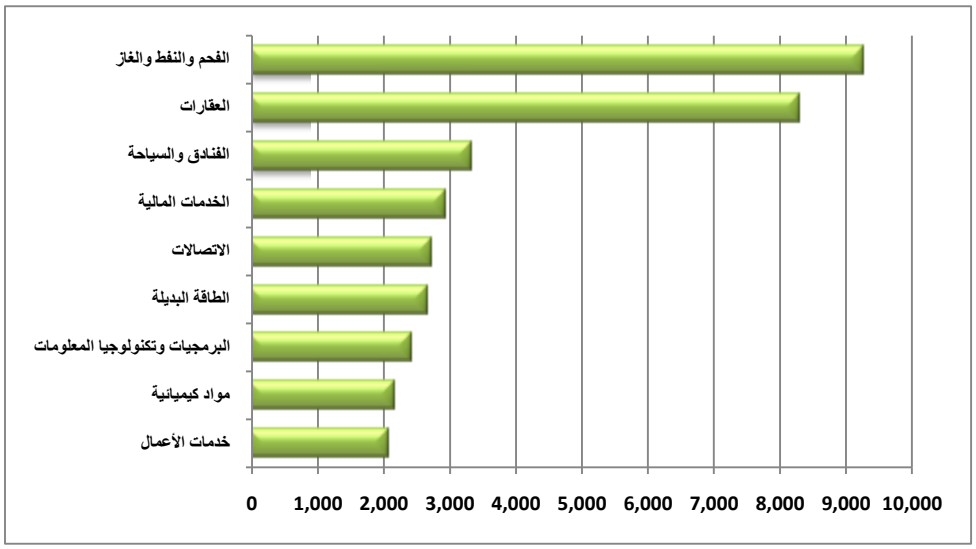

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، ص52

ثالثا: الحدود القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر

أما بالنسبة لقطر فنجد الفحم والنفط والغاز الطبيعي أبرز القطاعات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015، حيث استقطب ما نسبته حوالي 50% من إجمالي التدفقات، وباستثمارات بلغت حوالي 54.9 مليار دولار، حيث سجلت عدد المشروعات فيه 32 مشروعا من خلال 24 شركة، يليه قطاع العقارات بتدفقات بلغت حوالي 17.2 مليار دولار، أي ما نسبته حوالي 16%، وسجلت عدد المشروعات فيه 30 مشروعا من خلال 25 شركة، ثم يأتي كل من مجال المواد الكيميائية، ثم قطاع الفنادق والسياحة وبعده المعادن باستثمارات بلغت 7.5، 7.44 و7.41 مليار دولار على الترتيب، أي في حدود 7% من إجمالي الاستثمارات لكل واحد منها، والشكل الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة في قطر خلال هذه الفترة

الشكل رقم (09): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطر (2003-2015)

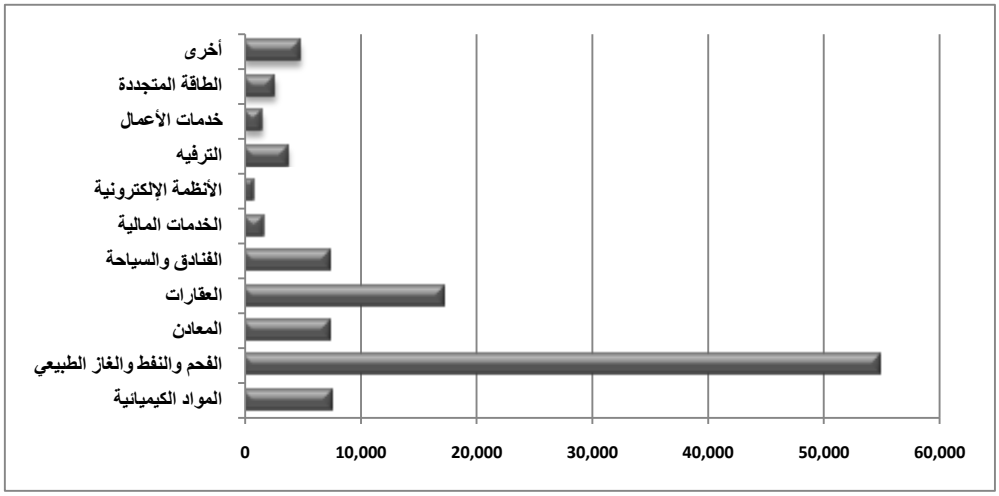

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الفترة 2013-2017 فإن قطاع الفنادق والسياحة احتل صدارة القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في قطر واستقطب إستثمارات بلغت حوالي 1.3 مليار دولار، وفي المركز الثاني جاء قطاع الإتصالات باستثمارات بلغت حوالي 565 مليون دولار، ثم في المركز الثالث جاء خدمات الأعمال بإستثمارات بلغت حوالي 541 مليون دولار، وفي المراكز الثلاثة الثانية فقد جاءت الخدمات المالية بإستثمارات بلغت حوالي 423 مليون دولار، البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بـ 226 مليون دولار ثم الطاقة البديلة بإستثمارات قيمتها 220 مليون دولار، والشكل الموالي يوضح أهم القطاعات الجاذبة في قطر خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (10): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2013-2017)

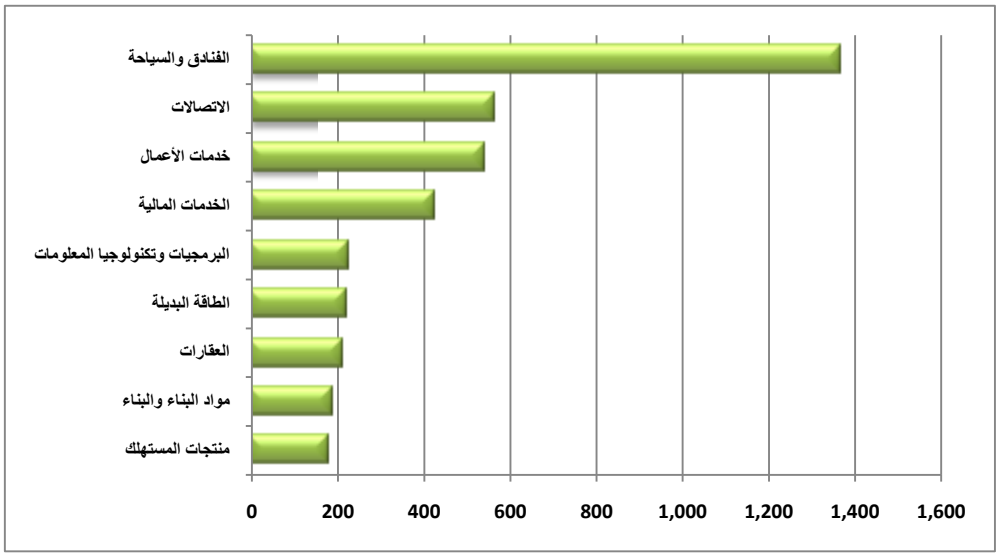

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، ص76

خلاصة:

من خلال الدراسة التحليلية لخريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي وحدودها الجغرافية والقطاعية في كل من السعودية، الإمارات وقطر، توصلنا إلى جملة من النتائج، نذكر بعضها فيما يلي :

1- عرفت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي، تحسنا ونموا متزايدا خلال الفترة (1995-2019)، حيث بلغت إجمالي التدفقات في المتوسط خلال الفترة 1995-2000 حوالي 0.5 مليار دولار، لترتفع إلى حوالي 29 مليار دولار خلال الفترة 2001-2010 و22.6 مليار دولار خلال الفترة 2011-2019، إلا أنها موزعة بين دول المنطقة على نحو غير متكافئ.

2- تتربع كل من السعودية والإمارات على مساحة كبيرة في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر بمنطقة الخليج العربي، حيث حصدت السعودية ما نسبته حوالي 48% من إجمالي التدفقات بالمنطقة خلال الفترة 1995- 2019، أما الإمارات فقد استقطبت ما نسبة حوالي 32%، لتأتي قطر في المركز الثالث وبنسبة استثمارات بلغت حوالي 7%، والباقي والذي بلغ نسبة 13% موزعة بين كل من عمان، البحرين والكويت.

3- من خلال نظرة جغرافية لخريطة الاستثمار الأجنبي المباشر بمنطقة الخليج العربي، فقد كانت جنسيته في السعودية أكثرها أمريكية، ثم تأتي الفرنسية، اليابانية والإماراتية، وفي الإمارات فقد جاءت الاستثمارات من الهند أولا ثم من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا واليابان. أما بالنسبة لقطر فقد كانت استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم البحرين، اليابان، جنوب إفريقيا والإمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية كانت صناعة المواد الكيميائية أولا ومجال الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثانيا، ثم تأتي العقارات، صناعة المعادن، الفنادق والسياحة، أما في الإمارات فقد كان قطاع العقارات أولا ثم الفحم والنفط والغاز الطبيعي، بعده الفنادق والسياحة، الخدمات المالية. وبالنسبة لقطر فقد تصدر الفحم والنفط والغاز الطبيعي وكان الأكثر جذبا، ثم قطاع العقارات، الفنادق والسياحة، مجال المواد الكيميائية وبعده المعادن.

قائمة المراجع :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2008)، ضمان الاستثمار، نشرة فصلية، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الثالث. الكويت.
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (2014)، الإمارات في أرقام، اللمحة الإحصائية. الإمارات.
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (2016)، التقرير الإحصائي السنوي 2015 – المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية. الإمارات.
- حسن بن رفدان الهجهوج (2004)، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل – تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عبدالسلام أبو قحف (1989)، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبدالمطلب عبدالحميد (2006)، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد صقر، وآخرون (2006)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .
- هيفاء نجيب مهودر (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد18.
- Bertrand, R. (1997). Economie Financière International. Paris: édition PUF.
- Hess, P., & Ross, C. (1997). Economic Development Theories, Evidence and Policies. USA: The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers.
- UNCTAD. (2009). World Investment Report, Transnational Corporation, Agricultural Production and Development. New York.
- World Bank. (1991). The Role of Foreign Direct Investment in Development. Washington: Development Committee Meeting.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com